

عنه والذكر ليس ثم يخرج في السنة الثانية فالذكر صريح والانه صفة ثم يشق في السنة  
 الثانية فالذكر يشق والانه ثبته ثم يكون رباعيا في الرابعة وسدس في الخامسة وضالفا  
 في السادسة وليس بعد الصلوح من انهن اذا خرجت من اقمها فقلت الرطوبات عليها  
 قلها لا للجنس بالربوب والاماء تخففها من الشرح ولا في البصيرة هذا صريح الرتبة  
 عليها وهذا الرتبة التي على الولد عند الولادة وحينه وانما العلم الذي يستحب  
 تخرج في الوزن ويكون الزاد اخرج لعقل كما قاله وقت في البرقارة او عند مقورة  
 في الماهة الاولى اذ راجحة بملكيت المهلة او شاة او شوار بملك من المهلة وتخرج  
 الرتبة المفتوحة اربعة واجت اراهرة الواقعة حينه منها اهل العلم وفيه حال  
 للجنس الماء لعدم وجود المتخيل ولا يجب وضعه فيه صفة منها اذ لا يجب الاخذ  
 وجود ذلك وهذا اذ اخرج استبان ارجل من لان هذه الحيوان ما  
 دامت صفة طاهرة واذ كانت كذلك للجنس والقياس ان يتبين الغير ان الحكم بها  
 بفرقة واحدة من هذه الحيوانات منه وان اخرج ما تبين ان العلم على لان يستعمل هذه  
 الحيوانات اخرج في الولد والربوب جنس ان يتبين ما يخرج منه من النجاسة فيقول  
 النجاسة في الماء فيصير يتخيل الماء لو يوجد تلك النجاسة المتخلية فيه كالتاثيرات  
 وما عكسها لست قد ثبت بولادته على ان علمه ولا يصحها مع النفس والاشارة  
 بالملك في ارضها في النجاسة في افعالهم وهم كالجنم ما بهم اقدم اهتدي فانهم اى  
 المذكورين لم يوسعوا في السبل ان المنفعة ما يخرج من الخارج النفس صراوا  
 بغيره بعض ما الرتبة يورث الفارة في القطع النظر على السبل من النجاسة ولو  
 اخرجوا نجاسة السبل وذلك لا يروا يخرج جميع البير ولكن يتبين المذكورين  
 عدم وجوب النزع فما ذكر اذا اخرجت منه ان كان الواقع في الفارة بالهزة لست  
 لهم ان الملكة ان يخرجوا عن ولو اذ ان كان يتورا او واحدة فحالة تانها  
 بالكل ما يتجدد وتوسن الفاروات لست بستم لهم ان يخرجوا من اوتوا واستحققت  
 لان سورهم احوالنا من طوره كما في النظم من النجاسة على ما ياتي بيانه الشهادة  
 والقالب ان الماء يصيب ثم الواقع فما رضية النزع نظر النجاسة ما تناول الرطب  
 بمساره منها اذ الغالب لان اعمل بقايا الفارة من علمه في لويضا ان الماء الصبي  
 ثم هذه الحيوانات التي من شأنه التفتيش بان رائحتها يسبح فيه وروسها لاسية  
 لا يخرج من الماء لشفه على طلبه النزع وفيه اذ ان عسى الرطب في مخرج

تم غسل اليدين في الماء الجاري بوضوح بغير الملعون ليوها صاوية قال في الحصى الاثنان  
 استحب فاذن تحت انة ما يرمى الصابون نظا واثر فيج اوله ومانه شلت السن  
 باي على يده ظهرت به يغسل لان نجاسة السن ليست اصلية بل باعتبار المجاورة  
 كما يغسل وقد زال المجاورة عنه بالقتل فيج عايدة من طاهر في نظيره لان  
 وفيه ثم يشترط العلم من غسل النجاسة ثلاث مرات في رواية الاصل وانه اهل العلم  
 لذلك الحوط اهل الصابون وفي رواية يمكنه بالصخرة في حصول الغصها وانه  
 اهل القول به اوسع وارجح بالناس الظرف تنازعها اوضحا في قوله وفي التواتر  
 اسمها بوجوب البول والرائحة وعليه ارجح القول بان النجاسة في البول وفي التواتر  
 وفي المشتق بالوضوء والشاف بصيغة المفعول بشرطه متى ان العصرة فيها  
 او من العصرة في غير متعلق قوله على قول ابي يوسف في رواية ابن سنانة  
 بالمهملين عند غسل النجاسة فيصير مثل البول من البول لست عليه صاوية كما في  
 واحدة في غسله وفاض منه وعلمه ظهر فمأخذه بعد ولانك اذ انما في  
 غسله واحدة في اناه او يجره وعصره فان ذلك امره لو من غسله وعصره يظهر  
 وان غسله واحدة مسافة كاملة ان من غيرهما كما في نظيره فيقال في  
 فيه قال اهل العلم بغيره اهل ابي يوسف اذا المجره ويعقبت تحتها قولوا القياس  
 والاصح والمذهب قالوا على قول ابي يوسف في طارة الظرف متعلق بالقتل وهو القول  
 المعتبر على قوله اذ كانت النجاسة رطبة لاسية ط العلم لاصحها لانها في قوله وان  
 كانت النجاسة باسبة ليشترط العلم لغوة فيقولها على اصحابها استحب ما في التواتر  
 وفي الخبر قال بعض فقهاء حكاية الصلوة في ثياب العسفة بفتحة جيم فاسي  
 لاهم لا يتوجون وفي نسخة يتقون كحور وهي نسخة الا ان الاصل خلافه اراية  
 لا يكره الصلوة فيها لانه لم يكره من ثياب اهل لاذة اذ انهم اتوا في عدم التوجي  
 من النجاسة ممن ذكر الما التبر اول ما بهم فيصحبون كحور والعسفة لا يتجوز ذلك  
 وانما هو مشهور وهو في وجهه رطل اصابعه من اوتى في ثياب من غسله من ذلك  
 الذي صاوية فصل تحريم الصلوة قائم بكونه في اهل الحصى اهل النجاسة والانه  
 استحب في الصلوة ان يظهره في النجاسة كان والذى يقول اذا ارتدى البول  
 على ما في الخبر حتى تانها المهلة وانها الحاشية عليه والربوب وتلك حالة فيصير  
 لها البول ثم ان ترتب اجزائه كذا في نسخة الفقهية والبيضا في في خط الحرجة

تم غسل اليدين